ISSN 2227-9202

مجلة

بحوث جامعة حلب

سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية

مجلة دورية محكمة تصدر عن جامعة حلب

العدد /101/ لعام 2015

تاريخ النشر 2017

سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية

رئيس هيئة التحرير

أ.د.جورج جانجي

نائب رئيس جامعة حلب لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا

مدير التحرير

أ.د. يحيى فريد – أ.د.أحمد زياد محبك

هيئة التحرير

د. منذر عبسي	د. عيسى العاكوب	د. سعد الدين كليب
د. محمد تمام الأيوبي	د نهلة حوكان	د زبيدة القاضي
د. ابراهيم اليماني	د. حليم أسمر	د. أحمد ياسوف

التنضيد والاخراج

م. رامة ملقي

ماورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة حلب

المحتوى

د. فاروق اسليم عبد الله تريسي	المقطع الشِّعري ومعانيه في النقد الأدبيّ العربيّ القديم	13
د. عبدالله قدور	التفكير الإيجابي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من طلبة جامعة حلب	39
د. سعد الدّين كليب بتول دراو	الحداثة والتّراث عند أدونيس خاصّة	59
د. محمد موعد آلاء مصطفى الجوخي	الاستغناء عن الزوائد التركيبية	73
د. محمّد حسن عبد المحسن ربيعة محمد	التّصوير الفنّي وجماليّات التّخييل عند الشّاعر عمر أبي ريشة	89
د. حنيفة سرماني	ثورات خوارج الجزيرة الفراتية في عهد عبد الملك بن مروان	109
د. صلاح كزارة هبة منافيخي	الجملة الشرطية والربط دراسة إحصائية مقارنة بين "البخلاء" للجاحظ و "حدَّث أبو هريرة قال" لمحمود المسعدي أنموذجاً	125
د. شكران خربوطلي خولة خولاني	أدب الرحلة في العصر المملوكي (ابن بطوطة والبلوي أنموذجاً)	139
د. شكران خربوطلي خولة خولاني	عوامل ازدهار الحَيَاةِ الفِكْرِيَّةِ فِي الْعَصْرِ الأيوبيّ	155
د. محمد غاوي د. فؤاد زوري محمد نزار سيريس	اتجاهات الطلبة المعلمين نحو الفائدة من تطبيق التدريس المصغر في جلسات التربية العملية دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية التربية بجامعة حلب	171
د. محمد غاوي د. فؤاد زوري محمد نزار سيريس	فعالية استراتيجية التدريس المصغر في إكساب طلبة كلية التربية بجامعة حلب لمهارتي الإثارة والتمهيد وعرض محتوى الدرس	191
د. ناديا حسكور فادي موسى	مفهوم الاستئناف عند النَّحويّين	211
د. أمل معطي	اتجاهات الشباب نحو استخدام برنامج الواتس آب ((دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة دمشق))	233

د. طلال عبد المعطي مصطفى	الضوابط الاجتماعية:ودورها الوظيفي في الوقاية من الانحراف الاجتماعي	253
د. هناء محمد برقاوي	العنف الممارس على ذوي الإعاقة الذهنية	275
د. بلال عرابي وليم طه	طموحات الشباب الجامعي (دراسة اجتماعية مقارنة بين جامعتي تشرين والقلمون)	295
د. فاروق اسليم نضال حميدان	بناء القصيدة الهجائيّة الجاهليّة متعدّدة الشّرائح "رائيّة أوس بن حجر أنموذجًا"	315
د. فاروق اسليم نضال حميدان	البناء النّامي في شعر الهجاء الجاهلي	335
د. سعد الدين كليب ثناء المحمّد	البنية الإيقاعيّة في شعر الحداثة في سورية	353
د. سعد الدين كليب بتول دراو	اللّغة الشّعريّة في الحداثة الشّعريّة العربيّة	373
ملك عبد الرحمن سكيف	جماليات عدول التركيب عن شائع التقاليد اللغوية في المثل "دراسة أسلوبية"	389
د. أحمد محمَّد ويس ملك عبد الرحمن سكيف	جماليَّات عدول التركيب عن شائع التقاليد اللغوية في الشِّعر "دراسة أسلوبيَّة"	407
د. محمّد حسن عبد المحسن ربيعة محمد	استلهام التراث بوصفه من مكوّنات التّخييل عند عمر أبو ريشة	425
د. مرشد أحمد	جماليات المكان في رواية بيت في الدنيا وبيت في الحنين للروائي إبراهيم الكوني	447
د. ريم عيسى	تدريس اللغة التواصلي: تصورات المدرسين في سياق اللغة الإنكليزية بوصفها لغة أجنبية	469
د. بدرية قصاص	صعوبات القراءة الجهرية باللغة الفرنسية كلغة أجنبية لدى طلاب الصف الأول ثانوي (دراسة ميدانية في مدينة حلب)	471

المقطع الشِّعري ومعانيه في النقد الأدبيّ العربيّ القديم

فاروق اسليم، عبد الله تريسي*

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)

الملخّص

يلفت نظر القارئ في كتب النّقد الأدبيّ العربيّ القديم ورود مصطلح (المقطع) واشتقاقاته ومرادفاته كثيرًا فيها، ثمّ يلفت نظره مرة أخرى عدم وجود هذا المصطلح في كتب الاصطلاحات القديمة كلّها، فينشأ عن هذا سؤال عن سبب ذلك لا يلبث أن يجد جوابًا عنه في تعدُّد مدلولات مصطلح (المقطع) في كتب النّقد الأدبيّ العربيّ القديم، فكأنَّ هذا المصطلح قَلِقُ الدلالة، ضعيف التمكُّن، لا يختصُّ بمدلول معيَّن يلزمه ويقوى به.

من هنا يحاول هذا البحث أن يستعرضَ معاني مصطلح (المقطع) في كتب النّقد الأدبيّ العربيّ القديم، والخلافَ الذي ساقه القدماء حولها، ثمّ يقارنَ بينها ليصطفيَ الأقوى بين إخوته دلالةً على هذا المصطلح، ويبرزه، ويضع تعريفًا ضابطًا له، بعد أن لم يجد له تعريفًا واضحًا عند النّقّاد القدماء ولا عند الاصطلاحيّين.

وفي سبيل هذا يناقش هذا البحث ثلاث قضايا، هي: معاني مصطلح (المقطع) في النَّقد الأدبيّ العربيّ القديم، وخلاف القدماء حول هذه المعاني، والمعنى المختار للمقطع الشِّعريّ.

الكلمات المفتاحية: المقطع الشِّعري، معاني المقطع، النّقد الأدبيّ العربيّ القديم.

ورد البحث للمجلة بتاريخ ا 2015/9/17م

قُبل للنشر بتاريخ ا 2015/11/22م

مقدّمة:

(المَقْطَعُ) مَفْعَلٌ من القطع، أي: اسم مكان له، فهو مكان قطع الشيء. كما أنَّه مصدرٌ ميميٌّ له أيضًا، لكنَّه نَزْرُ الورود في كتب النُّقّاد واللُّغويّين القدماء. أمّا (المقطع) على اسم المكان فكثير الورود فيها، وتختصُّ به أشكال التَّعبير اللُّغويّ المختلفة فيُضاف إليها. وإذ إنَّ أجزاء التَّراكيب اللُّغويَّة مختلفةٌ فيما بينها فإنَّ مقاطعها مختلفةٌ بسبب ذلك أيضًا؛ فالمقطع هو تارةً الجزء الأخير من التّركيب اللُّغويّ الأوّل، أي (الكلمة)، وهو تارةً أخرى الجزءُ الأخير من التّركيب اللُّغويّ الثّاني، أي (الجملة)، وكذا من الثالث، أي (الفِقْرة) أو (البيت)، وممّا فوق ذلك، أي (الخطبة، والقصيدة، والكتاب).

وقد أخرج اختلاف أجزاء التَّراكيب اللُّغويَّة خمسة معانٍ لمصطلح (المقطع) عند النّقّاد والبلاغيّين القدماء قد تتداخل أحيانًا فيما بينها في كتبهم؛ لأنَّ النَّقد الادبيّ العربيّ القديم يتناول الشِّعر والنَّثر، والبيتَ والقصيدة، والجملةَ والخطبة، وإنَّما تكمن الفروق في إرادة المتكلِّم به آخرَ الجزء الصَّغير تارةً وآخر الجزء الكبير تارةً أخرى.

وفيما يلي عرضٌ لتلك المعاني، ثمّ بيانٌ لخلاف القدماء حولها، ثمّ اصطفاءٌ للمعنى المختار للمقطع من بينها.

أوّلًا: معاني مصطلح (المقطع) في النَّقد الأدبيّ العربيّ القديم:

1- الحرف الأخير من الكلمة.

نجد هذا المعنى للمقطع عند بعض النُّقّاد القدماء، كالثَّعالبيِّ (-429هـ) الذي استعمله في كتابه (يتيمة الدّهر) في قوله: «وقد كانت العرب تزاوج بين كلماتٍ تتجانس مبانيها، وتتكافأ مقاطعها ومعانيها»[1]. وكابن سنان (- 466هـ) الذي عرَّف (السَّجع) بأنَّه «تماثل الحروف في مقاطع الفصول»[2]، والفصول هي الكلمات الأخيرة في الجمل النثرية، ومقاطعُها هي أحرفها الأخيرة.

وجاء (المقطع) على هذا المعنى عند حازم القرطاجنِّي (-684هـ) في مواطن

1 - يتيمة الدهر، 232/4.

2 - سر الفصاحة، ص 164.

كثيرةٍ من كتابه (منهاج البلغاء)، منها قولُه في الحالة الرّابعة من حالات التَّخييل التي يُحتاج إليها في الصِّناعة الشِّعريَّة: «أن يتخيَّلَ تشكُّلَ تلك المعاني وقيامَها في الخاطر في عباراتٍ تليق بها، ليعلَمَ ما يوجد في تلك العبارات من الكلِمِ التي تتوازن وتتماثل مقاطعُها ما يصلُحُ أن يبني الرَّويَّ عليه»[1]. فمقاطع الكلمات التي يبني الشَّاعر عليها الرَّويَّ هي أحرفها الأخيرة.

ومنها أيضًا قوله: «فمن حسن الوضع اللَّفظي أنّ يُؤاخى في الكلام بين كَلِمٍ تتماثل في موادِّ لفظها أو في صيغها أو مقاطعها، فتحسن بذلك ديباجة الكلام»[2]. وقوله: «فقوافي الشِّعر يجب فيها ضرورةً على كلِّ حالٍ إجراءُ المقطع – وهو حرف الرَّويِّ– على الحركة أو السُّكون»[3]. فحازمٌ في هذه الأقوال وغيرِها يضيف (المقطع) إلى (الكلمة)، أو إلى الضَّمير (ها) العائد عليها أو على (الكَلِم) أو (القافية)، والمقطعُ في كلٍّ حرفٌ. ويصرِّح أحيانًا بإرادته الحرف، كما في قوله: «وهو حرف الرَّويّ»[4]، وفي كلامه على كافات الضَّمائر وتاءات التَّأنيث، فكلُّها أحرفٌ أخيرةٌ في كلماتها، كما هو بيِّن.

2– الكلمة الأخيرة من جملة أو تركيب، دون البيت.

على هذا المعنى جاء تعريف قدامة بن جعفر (–337هـ) للتَّرصيع في كتابه (نقد الشِّعر): «ومن نعوت الوزن التَّرصيع، وهو أن يَتَوَخَّى[5] فيه تصييرَ مقاطع الأجزاء في البيت على سجعٍ أو شبيهٍ به، أو من جنسٍ واحدٍ في التَّصريف»[6]. وأجزاء البيت عند قدامة في هذا الباب هي كلماتُ البيتِ نفسُها، أو الكلمات الأخيرة من جملٍ أو تراكيبَ فيه كالتركيب الإضافي. وبيان ذلك شواهدُ قدامةَ في هذا الباب،

1 – منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 109.

2 – المصدر السابق، ص 224.

3 – المصدر السابق، ص 271.

4 – المصدر السابق، ص 271. وقد اجتزأنا في هذا الموطن ببعض أقوال حازم خشية الإطالة، وفي كتابه أقوال أخرى لم نذكرها.

5 – أي الشاعر.

6 – نقد الشّعر، ص 38.

إذ استشهد للمقطع الذي عَدَّهُ جزءًا قائمًا بنفسه بقول امرئ القيس:

مِـخَشٌّ مِـجَشٌّ مُقْبِـلٍ مُـدْبِرٍ معًـا كَتَيْسِ ظِبـاءِ الحُـلَّبِ العَـدَوانِ[1]

وعقَّب علـى ذلـك بقولـه: «فـأتى بـاللَّفظتَين الأُولَيَيْن مسـجوعتَين فـي تصـريفٍ واحد، وبالتـاليتين لهمـا شـبيهتين بهمـا فـي التَّصـريف»[2]. فكلامـه هنـا علـى (مِـخَشٌّ) و(مِـجَشٌّ) كـلامٌ علـى جزأين من البيت كلٌّ منهما كلمـةٌ واحدة، وقد جاءتا مسـجوعتين وعلى وزنٍ واحدٍ هو (مِفَعْلٍ). وكلامـه علـى (مُقْبِلٍ) و(مُدْبِرٍ) كـلامٌ علـى جزأين آخَرَين من البيت كلٌّ منهما كلمةٌ واحدة أيضًا، ولكنَّهما ليستا مسجوعتين، وليستا علـى وزنِ ما قبلهما، بل على وزنٍ شبيهٍ به.

وعلـى هـذا المعنـى أيضًـا جـاء كـلام أبـي هـلال العسـكري (–395هـ) علـى (التَّرصيع)، حين استشهد بقول امرئ القيس:

أَلَـصُّ الضُّـرُوسِ، حَنِـيُّ الضُّـلوعِ تَبُـوعٌ طَلَـوبٌ نَشـيطٌ أَشِـرْ[3]

وعقَّـب عليـه فقـال: «فقولـه: (الضُّـروس) مـع (الضُّـلوع) سَـجْعٌ وإنْ لـم تكـن المقـاطعُ علـى حـرفٍ واحـد»[4]. ويريـد بالمقـاطع هنـا الكلمـات الأخيـرة مـن التَّراكيـب الإضافيّة في هذا البيت (أَلصُّ الضُّروس) و(حَنِيُّ الضُّلوعِ). ويريد بأنَّها لم تكن على حرفٍ واحدٍ أنَّها لم تتَّفق في الحرف الأخير، كما هو الأصل في السَّجْع.

وهو أيضًـا مـا أراده فـي فصـل (الإيغـال)، حـين قـال فـي تعريفـه: «أن تسـتوفيَ معنـى الكـلام قبـل البلـوغ إلـى مقطعـه، ثـم تـأتيَ بالـمَقْطَع فتزيـدَ معنًـى آخـرَ يزيـدُ بـه

1 – فـي ديـوان امرئ القيس: «مِكَرٍّ مِفَرٍّ»، ص 87. وهذا لا يغيّر من وجـه الاستشـهاد بهذا البيت في بـاب التّرصيع شيئًا؛ لأنَّ الكلمتين هنا من جنسٍ واحدٍ في التَّصريف، وهو المراد في التَّرصيع الذي يتكلَّم عليه قدامة. و**الحُلَّب**: نَبْتٌ ترعاه الظِّباء فتضمر عليه بطونها. **العَدَوان**: الشَّديد العَدْو، وهو من وصف التَّيس. وقد شبّه امرؤ القيس فرسه بفحل الظِّباء في ضُمْرِه ونشاطه وسرعته.

2 – نقد الشّعر، ص 39. ومعنى التَّصريف عند قدامة هنا هو الوزن.

3 – البيت فـي ديـوان امرئ القيس، ص 161. **ألـصُّ الضُّـروس**: ملتصِـق بعضُـها بـبعض. **حَنِـيُّ الضُّـلوعِ**: مِعْوَجُّها، مَحْنِيُّها. **التَّبُوع**: ما يتبع طريدتَه فلا يتركُها. **الأَشِر**: النَّشيط.

4 – كتاب الصّناعتين، ص 390.

وضوحًا وشرحًا وتوكيدًا وحُسنًا»[1]. وهو يريد بـ(الكلام) هنا جملًا وأبياتًا مفردةً لا قَدْرًا أكبر من ذلك[2]؛ لأنَّه استشهد للإيغال بأبياتٍ مفردة، وبقول أحد الكتّاب في كلامٍ له: «فإن رأى الوزير أن يقوِّمني لنفسي، ويدلَّني على ما يريدُ منّي، فَعَل»، إذ قال أبو هلال عقبه: «فتمَّ كلامُهُ عند قوله: "يقوِّمني"، ثمّ جاء بالمقطع وهو قوله: "لنفسي"، فزاد معنًى»[3]. فالمقطع هنا آخرُ الجملة، وهو كلمة (لنفسي)، كما نصّ أبو هلال.

ومن شواهده قول ضياء الدّين ابن الأثير (–637هـ) في كتابيه (الجامع الكبير) و (المثل السائر)، في تعريف (السَّجع): «وهو تواطؤُ الفصول من الكلام المنثور على حرفٍ واحد»[4]. وقوله بعد ذلك: «واعلم أنَّ الأصل في هذا إنَّما هو الاعتدال في مقاطع الكلام»[5]، فجاء بالمقاطع مرادفةً للفصول، والفصولُ هي الكلمات الأخيرة من الجمل، وهي التي يكون فيها السَّجع[6]. وقوله في تعريف (الموازنة): «أن تكون ألفاظُ الفواصل من الكلام المنثور متساويةً في الوزن... وإذا كانت مقاطع الكلام معتدلةً وقعت من النفس موقع الاستحسان»[7]. فهذا كسابقه في جعله المقاطع مرادفةً للفواصل.

3– ما ينتهي به جزءٌ من الكلام المنثور أكبرُ من الجملة.

هذا معنًى ثالث للمقطع عند القدماء، وهو الجزء الأخير من الفقرة والفصل والكتاب، وما في حكمها من الرسالة والخطبة وغيرهما، فإنَّ أواخرَ هذه كلَّها مقاطع. ومن شواهد هذا المعنى ما رواه الجاحظ (–255هـ) في (البيان والتّبيين) من جواب العتّابيّ (–220هـ)[8] لَمَّا سُئل: ما البلاغة؟ فقال: «كلُّ مَنْ أفهمَكَ حاجتَهُ من غير

1 – كتاب الصّناعتين، ص 395.

2 – احترزنا بقولنا: «لا أكبر من ذلك» ممّا يكون مقطعًا لفقرةٍ أو فصلٍ أو كتاب، فإنَّه معنًى ثالثٌ للمقطع غيرُ هذا، وسيأتي بعده.

3 – كتاب الصّناعتين، ص 396.

4 – الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ص 251.

5 – المصدر السابق، ص 252.

6 – ويُنظر مثل هذا الكلام في: المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، 210/1 و212.

7 – المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، 291/1.

8 – هو كلثوم بن عمرو بن أيّوب التّغلبي، المتوفّى سنة 220هـ، كاتب وشاعر مقلّد للنّابغة.

إعادةٍ ولا حُبْسةٍ ولا استعانة فهو بليغ... قال[1]: فقلتُ له: قد عرفتُ الإعادة والحُبْسة، فما الاستعانة؟ قال: أما تراه إذا تحدّث قال عند[2] مقاطع كلامه: يا هَناه[3]، و يا هذا، هذا، و يا هيه، واسمع مني، واستمع إليّ، وافهم عنّي، أوَ لستَ تفهم؟ أوَ لستَ تعقل؟ فهذا كُلُّه وما أشبهَهُ عِيٌّ وفساد»[4]. فمقاطع الكلام هنا هي ما تنتهي به الفِقَر والفِكَر، والفِكَر، كأنَّ المتكلّم يقول شيئًا، أو يقصد إلى معنًى في فقرةٍ أو مجموعٍ من الجمل، ثمَّ إذا قطع كلامه جهِلَ كيفَ يصل ما بعده به، فيأتي بـ(يا هَناه) و(يا هذا) وأخواتِهما ليستعين بها على الوصل بين فِقَرِهِ ومعانيه، وهذا دليلُ عِيٍّ؛ لأنَّ المستعين بهذه الكلمات إنَّما يأتي بها لأنَّه لا يُحسن ربط المعاني ولا الخروج من معنًى إلى غيره من دونها.

ومثل هذا ما رواه الجاحظ أيضًا في موطنٍ آخر من قول سعيد بن سَلْمٍ لأمير المؤمنين المأمون: «والله إنّك لتستقفي حديثي، وتقف عند مقاطع كلامي»[5]. فإنَّ قوله: «مقاطع كلامي» يُشعر بأنَّ في الكلام أكثر من مقطع، وهذا يعني أنَّ في الكلام أجزاءً أو فِقَرًا تُسمَّى أواخرُها مقاطع.

ومن شواهده أيضًا قول ابن قتيبة الدِّيْنَوَريّ (–276هـ) في كتابه (عيون الأخبار): «وكتب بعض الكُتّاب إلى صديقٍ له: وَصَلَ إليّ كتابُك، فما رأيتُ كتابًا أسهل فنونًا، ولا أملس مُتونًا، ولا أكثر عيونًا، ولا أحسن مقاطَع ومطالع، ولا أشدَّ على كلّ مَفْصِلٍ حَزًّا، منه»[6]. فوَصَفَ الكتاب بأنَّ له مقاطع عديدة، هي أبوابه وفصوله وفِقَره.

كما ذكر أبو هلال العسكريّ (–395هـ) (المقطع) و(المقاطع) بهذا المعنى في

---

1 – أي: السائل.

2 – أي: بعد؛ لأنّ قوله: (يا هناه) ونحوها يكون في أوائل جمل تاليات لجملٍ سابقةٍ لها، فهي تأتي بعد فصولٍ فصولٍ أو مقاطع لجملٍ متقدّمة.

3 – معناها: (يا رجل)، ولا تستعمل إلّا في النّداء.

4 – البيان والتّبيين، 113/1.

5 – المصدر السابق، 40/2.

6 – عيون الأخبار، 47/1.

عدّة مواطن من كتابه، منها قوله في فصل (تمييز الكلام): «الكلامُ -أيّدكَ الله- يحسُنُ بسلاسته، وسهولته، ونصاعته، وتخيُّر لفظه، وإصابة معناه، وجودة مطالعه، ولين مقاطعه»[1]. وقوله: «وإنَّما يدلُّ حُسنُ الكلام، وإحكامُ صنعتِهِ، ورونقُ ألفاظِه، وجودةُ مطالعه، وحُسنُ مقاطعه... على فضلِ قائله، وفهم مُنْشِئه»[2].

ومنها أيضًا ما رواه من قولِ أبي العباس السفّاح لكاتبه: «قِفْ عند مقاطع الكلام وحدوده، وإيّاك أن تَخْلِطَ المَرْعِيَّ بالهَمَل»[3]. وقولِ الأحنف بن قيس: «ما رأيتُ رجلًا تكلَّم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف حدودَه، إلا عمرو بن العاص ﷺ، كان إذا تكلَّم تفقَّد مقاطع الكلام...»[4]. وقول معاوية ﷺ للأشدق: «وَلْيَكنِ التفقُّدُ لمقاطع الكلام منك على بال؛ فإنِّي شهدت رسول الله ﷺ أمْلَى على عليّ بن أبي طالب ﷺ كتابًا، وكان يتفقّد مقاطع الكلام كتفقُّد المُصْرِم صَرْمَتَه»[5]. وغيرِ ذلك من الأقوال.

ومن شواهد هذا المعنى أيضًا قول ضياء الدّين ابن الأثير (-637هـ) في أركان الكتابة: «وأمّا الأركان... فخمسةٌ: الأوّل: أن يكونَ مطلع الكتاب عليه جِدّةٌ ورشاقة، فإنَّ الكاتب مَنْ أجاد المطلع والمقطع. أو يكونَ مبنيًّا على مقصِد الكتاب. ولهذا بابٌ يُسمَّى باب "المبادئ والافتتاحات"»[6]. والمبادئ والافتتاحات هي مقدِّمات الكتب أنفسِها، ومقدِّماتُ ما يكون في الكتب من الجمل والفِقَر والمعاني، وإذ جعل ابن الأثير المقطع قسيمًا للمطلع هنا فإنّه يعني به خواتيم الكتب، ولا شكّ.

فالمراد بالمقاطع في هذه الأقوال كلّها أواخر الفِقَرِ والفصولِ والرَّسائل والخطب

1 - كتاب الصّناعتين، ص 61.

2 - المصدر السابق، ص 64.

3 - المصدر السابق، ص 458.

4 - المصدر السابق، ص 458.

5 - المصدر السابق، ص 459. ومن معاني **الصَّرْمة** (بفتح الصّاد وكسرها): اجتناء ثمر النَّخيل خاصّة. فيكون المُصرِم على هذا المجتني للثَّمر. ومن معانيها: القطعة القليلة من المال، فيكون المُصرِم على هذا صاحبها، أي القليل المال. يُنظر: لسان العرب، 333/7-335، مادة (صرم). والجامع بين المعنيَين الحرصُ والتَّفقُّد والتَّرقُّب، وهو المشبَّه به في قول معاوية ﷺ هنا.

6 - المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، 96/1.

والكتب، على ما هو بيّن فيها.

4- الكلمة الأخيرة في البيت، أي القافية.

ومن معاني المقطع عند النُّقّاد والأدباء القدماء آخر كلمة في البيت، أي قافيته على رأي الأخفش لا الخليل[1]. والقافية بابٌ مهمٌّ من أبواب الأدباء والبلاغيّين، ولها من كلامهم حظٌّ وافرٌ ونصيب، ويسمّيها بعضهم (المقطع) لأنّها مقطع البيت وآخِرُه[2]، ولهم ضروبٌ من البديع في الكلام عليها، كالإيغال والتوشيح وغيرهما.

وعلى هذا المعنى حُمل أقدمُ ذكرٍ لمصطلح (القَطْع) وصل إلينا من النَّقد العربيِّ القديم، في الإشارة التي وردت في قول شبيب بن شيبة (-نحو 170هـ)، الذي رواه الجاحظ (-255هـ) عن صالح بن خاقان: «الناس موكَّلون بتعظيم جودة الابتداء وبمدح صاحبه، وأنا موكَّل بتعظيم جودة القَطع وبمدح صاحبه. وحظُّ جودة القافية وإن كانت كلمةً واحدةً أرفعُ من حظِّ سائر البيت»[3]. وإنَّما قُلنا في صدر الفقرة: (حُمِل)؛ لأنَّ (القطْع) في هذا القول يحتملُ معنيَين: قَطْعَ القصيدة وقَطْعَ البيت. فعَطْفُ القَطْعِ على المطلع يوحي بأنَّ المراد قطع القصيدة، وأنَّ المستجاد هو البيت الأخير أو المعنى الأخير فيها. وقولُ شبيب: «وحظُّ جودة القافية» يُشعِر بأنَّ القَطْعَ الذي توكَّل بتعظيم جودتِه هو قطع البيت، أي القافيةُ نفسُها، وأنَّ المراد بكلامِه مقطعُ البيت، أي قافيته. وقد اختار ابن رشيقٍ القيروانيّ (-456هـ) في كتابه (العمدة) المعنى الثاني للقطع في كلام شبيب، ونَصَرَ به مذهبه من أنَّ (المقطع) يكون للبيت لا للقصيدة، إذ قال حين روى هذا الكلام عن الجاحظ: «وحكاية الجاحظ هذه تدلُّ على أنَّ المقطع آخرُ البيتِ أو القصيدة، وهو بالبيتِ ألْيَق؛ لذكر حظِّ القافية»[4]. غير أنّنا نميل إلى اختيار المعنى الأوّل، لجملة أسباب سيأتي بيانها في موطنٍ لاحقٍ من هذا البحث.

---

1 - قافية الخليل هي القافية العَروضيّة المعروفة، القائمة على الوزنِ وانتظامِ تفعيلة الضّرب عليه وتكرارِها. أمّا قافية الأخفش فإنّها قافية الأدباء والبلاغيّين، أي الكلمة الأخيرة في البيت، مفردة أو مركَّبة مضافة. وهذه تقوم على المعنى، وعليها الكلام والتَّعويل في الحُسن والإجادة، وبها تكون المفاضلة بين المعاني والشُّعراء.

2 - يُنظر: نقد الشّعر، ص 24، و: كتاب الصّناعتين، ص 395 و397.

3 - البيان والتبيين، 112/1.

4 - العمدة في صناعة الشعر ونقده، 347/1-348.

وعلى هذا المعنى أيضًا جاء كلامُ قدامة بن جعفر (–337هـ) في صدر كتابه (نقد الشِّعر): «العلمُ بالشِّعر ينقسم أقسامًا، فقِسْمٌ يُنسب إلى علم عَروضِه ووزنِه، وقسمٌ يُنسب إلى علم قوافيه ومقاطعه...»[1]. وذكر خمسة علومٍ: هذان اثنان، وذكر بعدهما علم غريب الشِّعر وعلم معانيه وعلم جيِّده من رديئهِ. ورأى أنَّ السابقين عُنوا بوضع الكتب في العلوم الأربعة الأولى، «فاستقصَوْا أمر العروض والوزن، وأمر القوافي والمقاطع...»[2]. وتكلَّم على علم القوافي في جملٍ تاليةٍ لهذا الكلام، وقَرَنَهُ في مواطنَ بعلم العَروض والوزن[3] وهو يريد قوافي الأخفش لا قوافي الخليل؛ لأنّه جعلها عِلمًا قائمًا بذاته كما رأينا في صدر كلامه، وكان حين يقرنها بالعروض والوزن يضع قبلهما كلمة (عِلْم) مثنّاة، فيقول: «عِلْما الوزن والقافية»[4]، فهي غير قافية العَروض. ثمَّ قال في شرح كلامه على حدّ الشّعر: «وقولنا: مقفًّى، فصلٌ بين ما لَهُ من الكلام الموزون قوافٍ، وبين ما لا قوافيَ له ولا مقاطع»[5]. فجَمَعَ بين (القافية) و(المقطع) من باب التَّرادف لا التَّغايُر. وقال في تسمية القافية: «إنَّما قيل فيها: إنَّها قافيةٌ، من أجل أنّها مقطع البيت وآخِرُه»[6].

وعلى هذا المعنى أيضًا جاءت بعض شواهد أبي هلال العسكريّ (–395هـ) في فصل (الإيغال)، وهي الأبياتُ المفردة التي ساقَها وتكلَّم على مقاطِعها التي هي قوافيها، كاستشهادِهِ ببيت ذي الرُّمَّة:

أظنُّ الَّذِي يُجْدِي عَلَيْكَ سُؤالُها دموعًا كَتَبْذِيرِ الْجُمانِ المُنَصَّلِ[7]

1 – نقد الشّعر، ص 13.

2 – المصدر السابق، ص 13.

3 – يُنظر: المصدر السابق، ص 13–14.

4 – المصدر السابق، ص 15.

5 – المصدر السابق، ص 15. وفي كتاب قدامة فصولٌ مخصوصة للقوافي، منها: نعت القوافي (ص 51)، ونعت ائتلاف القافية مع ما يدلُّ عليه سائر البيت (ص 190)، وعيوب القوافي (ص 209)، وعيوب ائتلاف المعنى والقافية (ص 254). وهذا كلُّه من القافية التي هي آخر البيت، لا القافية العَروضيَّة.

6 – نقد الشّعر، ص 24.

7 – ديوان ذي الرُّمَّة، 1451/3.

وقولِه بعده: «فتمَّ كلامُهُ بـ(الجُمان)، ثمَّ قال: (المُفصَّلِ)، فزاد شيئًا»[1].

وعلى هذا المعنى أيضًا جاء كلام أبي هلال في فصله المسمّى (في ذكر المقاطع، والقول في الفَصْل والوَصْل)، إذ يقول: «ومن حُسنِ المقطع جودةُ الفاصلة، وحُسنُ موقعها، وتمكُّنُها في موضعها»[2]. ثمَّ ذَكَرَ لذلك ثلاثة أضرُبٍ، واستشهد لها بآياتٍ وأبياتٍ، وكلامُهُ في التَّعقيب عليها كلُّه يريد به الكلمة الأخيرة في البيت، أي قافيته[3].

وهذا المعنى هو ما فضّله ابن رشيق (–456هـ) في كتابه (العمدة)، في الباب الذي سمّاه (بابٌ في المقاطع والمطالع)، إذ ساق فيه الخلاف في معاني (المقطع)، واختار الكلمةَ الأخيرةَ في البيت، أي القافية، وأنكر أن يكون (المقطع) بيتًا كاملًا[4]. وقال: «ومن الناس مَن يزعم أنَّ المطلع والمقطع أوّلُ القصيدةِ وآخرُها، وليس ذلك بشيء؛ لأنّا نجد في كلام جهابذة النّقّاد إذا وصفوا قصيدةً قالوا: حَسنةُ المقاطع، جَيّدةُ المطالع، ولا يقولون: المقطع والمطلع. وفي هذا دليلٌ واضح؛ لأنَّ القصيدة إنَّما لها أوّلٌ واحد وآخِرٌ واحد، ولا يكون لها أوائلُ وأواخر، إلّا على ما قدّمتُ من ذكر الأبياتِ والأقسِمة وانتهائها»[5]. فاستدلّ بذكر النُّقّاد القدماء المقطع مجموعًا، ورأى أنَّه لو كان كان المراد مقطع القصيدة –وهو واحدٌ وليس جمعًا– لَما كانوا ذكروه بصيغة الجمع، وأنَّ المقاطع المتعدّدة في القصيدة إنَّما هي قوافي الأبيات، وهي التي عناها مَن قبله.

ثمَّ ساق ابن رشيق أقوالًا نصر بها مذهبه، منها قولُ محمد بن إبراهيم بن السمين[6]: «المقاطع أواخر الأبيات، والمطالع أوائلها»[7]. ونصُّه أنَّ مقطع البيت هو

1 – كتاب الصّناعتين، ص 395.

2 – كتاب الصّناعتين، ص 466.

3 – يُنظر الشّواهد وكلام أبي هلالٍ عليها في: كتاب الصّناعتين، ص 466–471.

4 – يُنظر: العمدة في صناعة الشعر ونقده، 346/1–349.

5 – المصدر السابق، 347/1.

6 – هو معاصرٌ للقيرواني، والرَّاجح أنَّه أسنُّ منه، وقد ذكره ابن رشيق في كتابه في موقع المسؤول أكثر من مرّة، ولكنْ لم نعثر له على ترجمة، ولم يترجم له محقّقو كتاب (العمدة)، وقال آخرهم الدكتور النّبوي شعلان: «لم أعثر له على ترجمةٍ في جميع الكتب التي تحدَّثت عن علماء إفريقية والأندلس»، 347/1.

7 – العمدة في صناعة الشعر ونقده، 347/1.

هو القافية في قوله: «ومعنى قولهم: "حسنُ المقاطِعِ جيِّدُ المطالِعِ" أن يكون مقطعُ البيت – وهو القافية – متمكِّنًا غيرَ قلِقٍ ولا متعلّقٍ بغيره، فهذا هو حُسْنُه»[1]. ومنها أيضًا قولُ شبيب بن شيبة الذي رواه الجاحظ: «الناس موكَّلون بتفضيل جودةِ الابتداءِ وبمدح صاحبه، وأنا موكَّل بتفضيل جودة المقطع[2] وبمدح صاحبه. وحظُّ جَودة القافية وإن كانت كلمةً واحدةً أرفعُ من حظّ سائر البيت»[3]. وعلَّق ابن رشيق عليه بقوله: «وحكايةُ الجاحظ هذه تدلُّ على أنَّ المقطع آخرُ البيتِ أو القصيدة، وهو بالبيتِ ألْيَق؛ لذكر حظّ القافية»[4]. فابن رشيقٍ يرى أنَّ معنى القطع في كلام شبيب محتملٌ للأمرين، لكنَّه يذهب إلى قافية البيت، لذِكر شبيبٍ القافيةَ في كلامه هذا.

و(المقطع) بمعنى (القافية) أحد معنيَين ذكرهما أسامة بن منقذ (–584هـ) في كتابه (البديع في نقد الشِّعر)، في باب (الأواخر والمقاطع)، في قوله: «ولذلك ينبغي أن يكون مقطعُ البيتِ حلوًا»[5]. وهو يريد القافية. ثمَّ ذكر ما يكون من حسنِها، وما ينبغي أن تكون عليه، وتمثَّل لذلك بأبياتٍ وتكلَّم على قوافيها[6].

وهو أيضًا أحد اثنين عند ضياء الدّين ابن الأثير (–637هـ)، الذي وضع في كتابه (كفاية الطالب في نقد الشاعر والكاتب) بابًا سمّاه (باب الفواتح والخواتم والمطالع والمقاطع)، وفرَّق فيه بين (الأواخر) و(المقاطع)، وجعل الأوّل للأبيات الأخيرة والثاني للقوافي، إذ يقول: «والمطالع أوائل الأبيات والمقاطع أواخرها»[7]، ثمّ يذكر الخلاف الذي ساقه ابن رشيقٍ حول معنى المقطع، بما يُشعر بأنَّه يوافقه في جعل (المقطع) خاصًّا بالبيت، فيكون المراد به عنده القافية. إلّا أنَّه احترز بعد ذلك

1 – العمدة في صناعة الشعر ونقده، 347/1.

2 – في نسخة (البيان والتّبيين): «القَطْع»، يُنظر: 112/1. وهي النّسخة نفسها التي رجع إليها محقّق (العمدة) النّبوي شعلان في التثبُّت ممّا ورد في (العمدة) من أقوال الجاحظ، ولعلَّ هذه الكلمة فارَتَه، لقرب (القطع) من (المقطع) رسمًا.

3 – العمدة في صناعة الشعر ونقده، 347/1–348.

4 – المصدر السابق، 348/1.

5 – البديع في نقد الشعر، ص 287.

6 – يُنظر: المصدر السابق، ص 287–288.

7 – كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ص 53.

بقوله: «ويُحتَمَلُ أنَّ المراد به حُسنُ ابتداءِ القصيدة وجودةُ انتهائِها»[1]، كأنّه لا يسلّم به تمامًا.

وكذا هو أحد معنيَين عند حازم القرطاجنّيّ (–684هـ) في كتابه (منهاج البلغاء)[2]، فقد ذكر معنى القافية في مواطن متفرِّقة من كتابه، منها قولُه: «فهذه إشارةٌ إلى بعض أحكام القوافي وما يجب في مقاطع الأبيات من جهة كونها قوافي»[3]. وقوله في موطن آخر: «فأمّا ما يجب في المطالع والمقاطع على رأي مَنْ يقول: إنّها أوّل الأبيات وأواخرها... وأمّا ما يجب في المقاطع التي هي أواخر الأبيات...»[4]. وغيرُها[5].

5– البيت الأخير من القصيدة.

هذا المعنى في الشِّعر قسيمٌ لِما قبله في النَّثر[6]، فكلاهما آخِرُ جزءٍ من الكلام، ولهذا فإنَّهما متداخلان عند بعض النُّقّاد والبلاغيِّين، يتكلَّمون عليهما معًا، أو يستشهدون لأحدهما وهم يريدونه وصاحبَه معه. ولعلَّ هذا المعنى للمقطع هو أكثر ما استعمله الأدباء والنّقّاد في كلامهم، ويكثر فيه أنّهم إذا أرادوه قرنوا لفظه بلفظ (المطلع)؛ جمعًا بينهما، إذ هما قسيمان، والمطلعُ أوّلُ القصيدة من الأبيات والمقطعُ آخرُها منها.

وأقدم ذكرٍ لمصطلح (القَطْع) على هذا المعنى في التُّراث النَّقديِّ العربيّ، جاء في قول شبيب بن شيبة (– نحو 170هـ): «الناس موكَّلون بتعظيم جودة الابتداء وبمدح صاحبه، وأنا موكَّل بتعظيم جودة القَطع وبمدح صاحبه. وحظُّ جودة القافية وإن كانت كلمةً واحدةً أرفعُ من حظّ سائر البيت»[7]. وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ هذا القول

1 – كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ص 54.

2 – سيأتي الكلام على إشارة حازمٍ إلى الخلاف في معنى المقطع في موطن لاحقٍ من هذا البحث.

3 – منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 275.

4 – المصدر السابق، ص 286.

5 – يُنظر مثلًا: ص 282 و283 و284.

6 – نريد المعنى الثالث من معاني القطع، أي: ما ينتهي به جزءٌ من الكلام المنثور أكبر من الجملة.

7 – البيان والتبيين، 112/1.

قد اختُلف في معنى (القطع) المراد فيه؛ لأنَّه يحتمل أن يكون المراد به قطع البيت – كما هو الظّاهر – فيكون الكلام على القافية، ويحتمل أيضًا أن يكون المراد به قطع القصيدة، فيكون الكلام على البيت أو المعنى الأخير فيها. وقد اختار ابن رشيقٍ الأوَّلَ كما رأينا.

لكنَّنا نرى أنَّ القَطْعَ الذي عناه شبيبٌ هنا هو قطعُ القصيدة لا قطعُ البيت؛ لجملة أسباب، منها:

1– أنَّ شبيبًا ذكر الابتداء في كلامه وجعل المقطعَ قسيمًا له فعَطَفَهُ عليه، والقصيدةُ لا يكون فيها إلّا ابتداءٌ واحد، ولهذا فإنَّ قسيمه لا يكون إلّا شيئًا واحدًا. ولو أراد مقاطعَ الأبيات، أي قوافيَها، على الجمع؛ لَما صحَّ قرنُهُ إيّاها بابتداء القصيدة الذي لا خلافَ في أنَّه أوَّل بيتٍ أو أوَّل معنًى فيها، فهو واحدٌ وهي متعدِّدة، وهو بيتٌ وهي كلمات.

2– أنَّ الذهاب إلى أنَّ المرادَ بالابتداء ابتداءاتُ القصيدةِ، أي الكلماتُ التي في أوائل الأبيات، على الجمع، وأنَّه يصحُّ على ذلك أن يُظَنَّ القَطعُ في كلام شبيبٍ مقاطعَ الأبيات، على الجمع أيضًا، مذهبٌ غير سليم؛ لأنَّ الكلمات التي تكون في أوائل الأبيات يسمِّيها النُّقَّاد القدماء (الوُصول)، وهذه لا يكون فيها من الجودة والحسن والمزيّة والفضل ما يكون في القوافي؛ فالقوافي مَحلّاتٌ للمعاني، وهي موطن استحسان الأدباء والنُّقّاد أكثر بكثيرٍ من الوصول. كما أنَّ كثيرًا من (الوصول)، أو (الابتداءات)، يكون حرف استئنافٍ أو عطفٍ أو إضرابٍ أو استدراك، أمّا القوافي فإنّها فوق ذلك بكثير. وعلى هذا فإنَّه لا يصحُّ أن يُجعَلَ القوافي التي وُكِّلَ شبيبٌ باستجادتها ومَدْحِ أصحابِها قسيمةً للوصول، لبُعد ما بينها من الفضل والمزيّة، ولأنَّ قياس هذه على تلك قياسٌ بعيد.

3– وأما قول شبيب: «وحظُّ جودة القافية وإن كانت كلمةً واحدةً أرفعُ من حظّ سائر البيت»[1]، الذي فُهم منه إرادة مقطع البيت لا القصيدة، فمخرجُهُ أنَّ شبيبًا كان يتكلَّم على بلاغة الكلام عامّة، فذَكَرَ قطع القصيدة وثنّى بقطع البيت، ليجمع بين

1 – البيان والتبيين، 112/1.

الإجادتين. ويقوّي ذلك أنَّ الجاحظ ساق كلام شبيبٍ هذا في باب (ذكر ناسٍ من البلغاء والخطباء والأبْنِياء...)[1]، في جملة شواهد على إجادة الكلام وإصابة المَفْصِلِ فيه، وعلى اجتناب العِيِّ وأسبابِه، ونحو ذلك. ثم أتبعه بكلامٍ لشبيبٍ في نصح المتكلِّم بتقديم السلامة من الخطل في الكلام على تجويده[2].

ولهذه الأسباب جميعًا نرى أنَّ القَطْع الذي عناه شبيبٌ هو قطع القصيدة لا قطع البيت، وأنَّ المقطع الذي أراده هو البيت الأخير في القصيدة، لا قوافي الأبيات.

وعلى هذا المعنى جاء (المقطع) في أقوالٍ كثيرةٍ للنُّقَّاد والبلاغيّين القدماء تَفُوقُ جملة أقوال المعاني المتقدِّمة، منها قولُ أبي عبيدة، معمر بن المثنّى (-209هـ)، في كلامه على منازل امرئ القيس والنّابغة وزهير: «وقال مَنْ فَضَّلَ النابغة: هو أوضحُهُم كلامًا، وأقلُّهم منطقًا وحَشْوًا، وأجودهم مَقاطع، وأحسنُهم مطالع»[3]. وقولُ ابن طباطبا (-322هـ): «وللشِّعر أدواتٌ يجب إعدادها قبل مَرامه... فمنها: التوسُّع في علم اللُّغة... والوقوفُ على مذاهب العرب... وسلوكُ مناهجها في صفاتِها ومخاطَباتِها... وحُسن مباديها وحلاوة مقاطعها»[4]. وقول أبي الفرج الأصفهاني (-356هـ) في مقدِّمة (الأغاني): «ويدلُّ على ذلك تبايُنُ ما بين الأصوات[5] التي ذكرها والأصواتِ الأُخَرِ في جَودة الصَّنْعة وإتقانها، وإحكام مباديها ومقاطِعِها، وما فيها من العمل...»[6]. والمقاطع في هذه الأقوال مقرونة بـ(المطالع)، أو (المبادئ)، وعلى هذا فإنَّ المراد بها مقاطع القصائد، لا مقاطع الأبيات.

و(المقطع) على هذا المعنى ذكره أبو هلال العسكريّ (-395هـ) في (كتاب الصِّناعتين) إشارةً ثمّ أفرد له فصلًا، فقد أشار إليه أوّلًا في فصل (تمييز الكلام) حين

1 - البيان والتبيين، 98/1.
2 - يُنظر: المصدر السابق، 112/1.
3 - كتاب الدّيباج، ص 4.
4 - عيار الشعر، ص 6.
5 - أي: القصائد التي غنِّيت.
6 - ينظر: الأغاني، 9/1.

قال: «فتجد المنظومَ مثل المنثور في سهولة مَطلعِه، وجودة مَقطَعِه...»[1]. ثمَّ وضع للمقاطع الفصل الثاني من الباب العاشر من كتابه، وسمّاه (في ذكر المقاطع، والقول في الفصل والوصل)، وأتى فيه بشواهد لمقاطع النَّثر، ثمَّ تمثَّلَ للمقطع أبياتًا مفردةً ومثنّاةً هي أواخر قصائد لأصحابِها، وكان يقدِّم لها بما يُشعر أو يدلُّ على أنَّها أواخر قصائد، كقوله: «قال لقيطٌ في آخر قصيدة»، وقولِه: «كما فعل ابن الزِّبعرى في آخر قصيدة»، وقولِه: «ومثلُهُ قول الشَّنفرى في آخر قصيدته». كما كان يعلّق عليها بعباراتٍ من نحو قوله: «فقَطَعها على كلمةٍ حِكْمَةٍ عظيمة الموقع»، وقوله: «فقَطَعَ القصيدة أيضًا على حكمةٍ بالغة»، وقوله: «فقَطَعها على مَثَلٍ سائر». ونحو ذلك[2]. وهو في ثنايا هذه الشواهد يقول: «فينبغي أن يكون آخرُ بيتٍ في قصيدتكَ أجودَ بيتٍ فيها، وأدخلَ في المعنى الذي قصدتَ له في نظمها»[3]. فنصَّ على أنَّ المقطع هو آخر بيتٍ في القصيدة.

وأفرد أسامة بن منقذ (-584هـ) في كتابه (البديع في نقد الشعر) بابًا للأواخر والمقاطع، وقد سبقت إشارتنا إلى أنَّه ذكر فيه معنيَين للمقطع، هما: القافية والبيت الأخير، وتقدَّم كلامنا على القافية. أمّا معنى البيت الأخير فقد ذكره أسامة أيضًا في هذا الباب، وقال فيه: «وكذلك ينبغي أن تكون أواخرُ القصائد حلوةَ المقاطع، توقن النفسُ بأنَّه آخر القصيدة؛ لئلا يكون كالبتر»[4]. واستشهد له بقول تأبَّطَ شرًّا:

لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذا تَذكَّرْتَ يومًا بَعْضَ أخلاقي[5]

وذكره مرّة أخرى في (باب التَّهذيب والتَّرتيب)، في قوله: «وحصِّلِ المبدأ والمقطع والخروج، فهو أصعب ما في القصيدة»[6].

---

1 - كتاب الصّناعتين، ص 61.

2 - يُنظر: المصدر السابق، ص 464-465.

3 - المصدر السابق، ص 464.

4 - البديع في نقد الشعر، ص 287.

5 - ديوان تأبَّط شرًّا وأخباره، ص 144. وهذا مقطع قصيدته المعروفة:

يا عِيدُ ما لَكَ مِنْ شَوقٍ وإيراقِ وَمَرِّ طَيْفٍ على الأهوالِ طرّاقِ

6 - البديع في نقد الشعر، ص 295.

وهذا المعنى هو ثالث معاني (المقطع) عند حازم القرطاجنّيّ (-684هـ)، في كتابه (منهاج البلغاء)[1]، وقد سبق ذِكرُنا بعض أقواله التي أراد بالمقطع فيها الحرف الأخير من الكلمة، والتي أراد بها القافية. أمّا أقوالُه التي أراد بالمقطع فيها البيتَ الأخيرَ من القصيدة فمنها قولُه: «فأمّا ما يجب في المقاطع على ذلك الاعتبار، وهي أواخر القصائد، فأن يُتحرَّى أن يكون ما وقع فيها من الكلام كأحسن ما اندرج في حشو القصيدة...»[2]. وقولُه: «وكذلك يُتحفَّظُ في أوَّل البيت الواقع مقطعًا للقصيدة من كلِّ ما يُكرَه...»[3]، واستشهادُه لذلك بقول المتنبّي في مقطع قصيدة:

فلا هَجَمْتَ بِها إلّا عَلَى ظَفَرٍ ولا وَصَلْتَ بِها إلّا عَلَى أمَلِ[4]

وأقوال أخرى في كتابه[5].

ثانيًا: خلاف القدماء حول هذه المعاني:

هذه جملة المعاني الخمسة التي دلَّ عليها مصطلح (المقطع) عند الأدباء والنُّقَّاد القدماء، وهي تشترك جميعًا في دلالاتِها على الآخِريَّة، ولكنَّها تختلف في تحديد هذه الآخِريَّة وما يحلُّ فيها، من حرفٍ أو كلمةٍ أو تركيبٍ أو جملة أو بيت، أو غير ذلك، ولم نجد عندهم اختيارًا لأحد هذه المعاني تكون فيه القوَّة الاصطلاحيَّة للفظ (المقطع) على أقوى حالٍ وأمكنها، ولا تعريفًا واضحًا للمقطع، جازمًا لمعناه، يحدُّه وينفي ما عداه.

ولعلَّ عدمَ اتِّفاق النُّقَّاد والبلاغيِّين القدماء على معنًى واحدٍ لمصطلح (المقطع)، عائدٌ إلى اعتماد المتقدِّمين منهم في القرون الأولى على الذَّائقة الفرديَّة في إنشاء التَّصوُّرات والأحكامِ النَّقديَّة، لا على حدودٍ ضابطةٍ للقضايا التي كانوا يعرضون لها ويبحثون في مسائلها. ولذلك وجدنا في عرضنا السَّابق لمعاني (المقطع)، واستشهادِنا لهذه المعاني بأقوالِ القدماء في كتبهم، أنَّهم يجمعون أحيانًا في فصلٍ أو بابٍ واحدٍ

1 – أمّا المعنيان الأوَّل والثَّاني فهما الحرف الأخير من الكلمة، وقافية البيت. وقد مرَّ ذكرهما.

2 – منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 285.

3 – المصدر السابق، ص 285.

4 – شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، 170/3.

5 – منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 305.

بين مقطع الكلام ومقطع الجملة ومقطع الآية ومقطع البيت ومقطع القصيدة، وأنَّهم يتكلَّمون على هذه المعاني ويأتون بالشَّواهد لها أو لبعضِها معًا، كما فعل أبو هلالٍ العسكريِّ في (الصِّناعتين)، حين جمع في فصل (الإيغال) بين الكلام على مقطع البيت ومقطع الجملة[1]، وفي فصل (التَّوشيح) بين الكلام على فواصل الآيات ومقاطع الأبيات[2]، وفي فصل (المقاطع) بين مقاطِع الكلام وفِقَرِه ومقاطع القصائد ومقاطع الأبيات[3]. وعند أسامة بن منقذ حين تكلَّم في باب (الأواخر والمقاطع) على مقاطع القصائد ومقاطع الأبيات معًا[4].

غير أنّنا نجد في مواطن أخرى من كتب النَّقد العربيِّ القديم انتباهًا من القدماء إلى مسألة الخلاف في تحديد (المقطع)، وعَرْضًا لها، ومحاولاتٍ لاختيار معنًى واحدٍ للمقطع وتقديمه على المعاني الأخرى على سبيل الجزم أو التفضيل.

ولعلَّ أقدم مَن بحث مسألة الخلاف في تحديد معنى (المقطع) ابن رشيق القيرواني في كتابه (العمدة)، حين ذكر في باب (المقاطع والمطالع) خلافَ أهل المعرفة في حدِّ (المقطع)، هل يكون آخرَ تفعيلةٍ في الشَّطر الأوّل؟ أم الكلمةَ الأخيرةَ في البيت؟ أم يكون البيتَ الأخيرَ كلَّه؟

يقول ابن رشيقٍ: «اختلف أهلُ المعرفةِ في المقاطع والمطالع، فقال بعضهم: هي الفصول والوصول[5] بعينها، فالمقاطع أواخر الفصول، والمطالع أوائل الوصول. وهذا القول هو الظاهر في فحوى الكلام. والفصل: آخر جزءٍ من القسيم الأوّل كما

1 – يُنظر لذلك مثلًا: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 285 و305.

2 – يُنظر: كتاب الصّناعتين، ص 397–399.

3 – يُنظر: المصدر السابق، ص 458–473.

4 – ينظر: البديع في نقد الشعر، ص 287 وما بعداه.

5 – يريد بالفصول: تفعيلات العَروض في أواخر الصّدور، وبالوصول: التفعيلاتِ الأُوَلَ في الشَّطر الثاني. وقد وقد يذهب البعض إلى أنَّه يريد بالفصول القوافي، وبالوصول الكلمات الواقعة في أوائل الأبيات، ولكنَّه غير المراد؛ لأنَّ كلام ابن رشيق بعد سطرين يقطع بأنَّه يريد بهما ما ذكرنا، وأنَّه يتكلَّم هنا على أجزاءٍ عروضيَّة، لا على كلمات. ويؤيِّد هذا أيضًا أنَّ ابن رشيقٍ قال بعد ذلك: «وقال غيرهم: المقاطع منقطع الأبيات، وهي القوافي، والمطالع أوائل الأبيات». فذكر مَن عدَّ المطالع والمقاطع من تفعيلات العروض، ثمَّ ذكر من عدَّها من كلمات البيت، ولو كانا واحدًا لَما فصَّل الكلام عليهما.

قدّمتُ، وهو العَروض أيضًا. والوصل: أوّلُ جزءٍ يليه من القسيم الثاني.

وقال غيرهم: المقاطع منقطع الأبيات، وهي القوافي، والمطالع أوائل الأبيات.

وقال قدامة بن جعفر في بعض تآليفه[1] وقد ذكر التَّرصيع: هو أن يتوخّى[2] تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سَجْعٍ أو شبيهٍ به... فأشار بهذه العبارة إلى أنَّ المقاطع أواخر أجزاء البيت، كما ترى»[3]. والمراد هنا أنَّ المقطع عند ابن رشيقٍ يكون لهذه المعاني كلِّها. غير أنَّ ابن رشيقٍ يختار المقطع الذي هو القافية، وينفي أن يكون المقطع بيتًا كاملًا، ويسوق أدلّةً ينصر بها مذهبه. وقد تقدّم في البحث بيان ذلك.

وممَّن أشار إلى خلاف النُّقَّاد في تحديد المقطع ضياء الدّين ابن الأثير (–637هـ)، الذي وضع بابًا في كتابه (كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب) للفواتح والخواتِمِ والمطالع والمقاطع، وفرَّق فيه بين المصطلحين، وجعل (الخواتم) للأبيات الأخيرة، و(المقاطع) للكلمات الأخيرة في البيت، أي: القوافي. فقال: «الفواتح أوائل القصائد، والخواتم أواخرها. وحُسن الابتداء دليلٌ على البيان، وكذلك حُسن الانتهاء»[4]، وقال: «والمطالِعُ: أوائل الأبيات. والمقاطِعُ: أواخرها»[5]. لكنَّه أشار بعد ذلك إلى الخلاف في تحديد المقاطع، وذَكَرَ رأي قدامة أنَّها أواخر أجزاء البيت، وهي التي رأينا أنَّها أواخر جملِ البيت أو تراكيبِه. كما ذَكَرَ ما عَرَضَ له ابن رشيقٍ من معاني المطالع والمقاطع، وأنَّها أوائل الوصول وأواخر الفصول، وأنَّ مقطع البيت هو القافية، ومطلع البيت هو أوَّله.

لكنَّ ابن الأثير بعد هذا كلِّه، أي بعد تمييزه بين البيت الأخير في القصيدة وقافية البيت، وخصَّه كلًّا منهما بمصطلح، احترز في آخر كلامه على (المقاطع) بعد أن ساق كلام ابن رشيقٍ فيها بقوله: «ويُحتَمَلُ أنَّ المراد به حُسنُ ابتداءِ القصيدة

1 – هو كتابه (نقد الشعر). والكلام في ص 38 منه.

2 – أي الشاعر.

3 – العمدة في صناعة الشعر ونقده، 346/1.

4 – كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ص 52.

5 – المصدر السابق، ص 53.

وجودةُ انتهائِها»[1]، فأشار إلى أنَّ مصطلح (المقطع) محتملٌ للمعنيَين، فلم يُسَلِّمْ برأي مَن سبقه تمامًا.

كما أشار حازم القرطاجنّي (-684هـ) في كتابه (منهاج البلغاء) إلى الخلاف في تحديد المطالع والمقاطع، بين أن تكون أبياتًا قائمةً بنفسِها أو أن تكون أجزاءَ أبيات. لكنَّه لم يفرد لذلك قسمًا من كتابه، وإنَّما ذكره في مواطن متفرِّقة منه، منها وضعُهُ مَعْلَمًا دالًّا على «طرق العلم بما يجب في المطالع والمقاطع على رأي مَنْ قال: هي أوائل البيوت وأواخرها»[2]، أي الأبيات الأولى والأخيرة، من باب إضافة الصِّفة إلى موصوفِها، وقولُه في هذا المَعْلَم: «فأمّا ما يجب في المقاطع، على ذلك الاعتبار، وهي أواخر القصائد، فأن يُتحرَّى أن يكون ما وقع فيها من الكلام كأحسن ما اندرج في حشو القصيدة»[3]. وقولُه: «وكذلك يُتحفَّظُ في أوَّل البيت الواقع مقطعًا للقصيدة من كلِّ ما يُكرَه»[4]، واستشهادُه له ببيتٍ كاملٍ هو قول المتنبّي:

فلا هَجَمْتَ بِها إلّا عَلَى ظَفَرٍ ولا وَصَلْتَ بِها إلّا عَلَى أمَلِ[5]

فحازمٌ في هذه المواطن -وفي غيرها- يتكلَّم على المطالع والمقاطع التي هي أبيات، ولكنَّه يتكلَّم بعد ذلك على المطالع والمقاطع التي هي كلمات، ويضع تنويرًا في «ما يجب في المطالع والمقاطع على رأي مَن يقول: إنَّها أوَّل الأبيات وأواخرها»[6]، أي الكلماتُ الواقعةُ مطالعَ أبياتٍ والواقعة قوافيَ لها، ويبيّن ذلك بقوله بعد هذا مباشرةً: «فإنَّ مطالع الأبيات يجب أن تكون سالمةً من الخَرْم...»، وقولِه أيضًا: «وأمَّا ما يجب في المقاطع التي هي أواخر الأبيات...»[7]. فذكر المعنيَين في كتابه ولكنَّه لم يختَر أحدهما، ولم يفضِّل واحدًا على صاحبه.

1 - كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ص 54.

2 - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 282

3 - المصدر السابق، ص 285.

4 - المصدر السابق، ص 285.

5 - شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، 170/3.

6 - منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص 286.

7 - المصدر السابق، ص 286.

ثالثًا: المعنى المختار للمقطع الشِّعريّ:

يُلحظ في هذا الخلاف وهذه الأقوال التي تسوقه، تردُّدُ معنى (المقطع) بين اثنين من معانيه فقط هما: الكلمةُ الأخيرةُ من البيت، والبيتُ الأخير من القصيدة. أمّا المعاني الأخرى فكانت بعيدةً عن مضمار المقارنة، حتّى عند ابن رشيقٍ الذي أشار إلى بعضها؛ ذلك أنَّه لَمّا وصل إلى المقارنة قارن معنى الكلمة الأخيرة ومعنى البيت الأخير فقط، ولم يُدخل المعاني الأخرى في المقارنة، وكأنَّه إنَّما ذكرها في مقدّمة كلامه للإشارة والجمع، لا للمقارنة بينها كلّها بالضَّرورة.

ثمَّ لم نجد أحدًا غيره ذكر المعاني الأخرى في معرض الخلاف مع أحد هذين المعنيين، وهذا يعني أنَّ الدَّلالة الاصطلاحيَّة للمقطع تضعف كثيرًا عند المعاني الأخرى، بل إنَّها قد تسقط تمامًا عنها عند وجود مزالق اصطلاحيَّة أخرى، على نحو ما سنسعى إلى بيانه في الأسطر الآتية، قبل أن نعود إلى المفاضلة بين المعنيَين المختارَين.

أمّا المعنى الأوَّل للمقطع، الذي تقدّم ذكره في صدر البحث –وهو الحرف الأخير من الكلمة– فإنَّه بعيدٌ عن الدِّراسة الأدبيَّة؛ لأنَّ الحرف الأخير من الكلمة يدرسه الصَّرفيُّون واللُّغويُّون، ويدرسه البلاغيُّون في باب الجناس وغيره. ودراستُه في هذين العِلْمَين ضربٌ من الدِّراسات اللُّغويَّة الجزئيَّة، أي التي تتناول جزءًا من الكلمة أو النَّص. أمّا الأدب والنَّقد، ونظريَّة الأدب، فيدرسان الأعمال تامَّة مكتملة. ولذلك فإنَّ دراسة الحرف الأخير في كلمات النَّصِّ الأدبيِّ لا تكون في علم الأدب أو النَّقد، وإنَّما قد نجدها في أبوابٍ من البلاغة أو غيرها.

ومثل هذا المعنى الثاني من معاني المقطع، وهو الكلمات الأخيرة من جملٍ أو تراكيب في النَّثر، فإنَّه يدلُّ على أجزاءٍ من العبارة الأدبيَّة، ومجالُ دراسة هذه الأجزاء هو البلاغة والدِّراسات الأسلوبيَّة، ولذلك لا نجد له ذكرًا في الأبواب الأدبيّة، بل في الأبواب والفصول البلاغيّة، كالتَّرصيعِ عند قدامة، والإيغال والتَّوشيح عند العسكريّ.

وأمّا المعنى الثالث –وهو ما ينتهي به جزءٌ من الكلام المنثور أكبرُ من الجملة والبيت– فإنَّه قليل الورود عند الأدباء والنُّقّاد، نادر الاستعمال، نَزْرُ الشَّواهد. وهو

بذلك بعيدٌ عن تمكُّن الدَّلالة الاصطلاحيَّة للمقطع منه؛ لفقدانه شرط الذُّيوع والانتشار.

يبقى بعد ذلك المعنيان الأخيران لمصطلح (المقطع)، وهما: الكلمة الأخيرة من البيت، والبيت الأخير من القصيدة. وهما اللَّذان بقيا في مضمار الخلاف والمقارنة عند النُّقَّاد القدماء، على ما رأينا. ونحن نختار الأخير منهما؛ ونراه أقوى معاني (المقطع) من حيث الاصطلاح، وألصقَ به، وأمكنَ دلالةً، من وجوهٍ عدَّة، نذكر منها:

1- أوَّليَّة هذا المعنى من معاني (المَقطع)؛ إذ جاء عليه أقدم استخدامٍ لهذا المصطلح وُجد في كلام النُّقَّاد والأدباء، في قول شبيب بن شيبة (-نحو 170). أمّا المعاني الأخرى للمقطع فقد جاءت كلُّها بعد هذا المعنى[1]. وذلك في هذه الأوَّليّة مزيَّةٌ لا تكون في غيرها، هي تطوُّر لفظ (المقطع) من تركيبٍ ذي معنًى اصطلاحيّ، أو من صيغةٍ صرفيَّةٍ تدلُّ على المكان، إلى مصطلحٍ متمكِّنٍ دالٍّ على معنى، عن طريق المجاز، بنقل دلالتِه من مكان القطع المادِّيّ -كما في مقاطع الأودية والأشربة وغيرها- إلى مكان القطع المعنويّ، وهو قطع الكلام ونحوه.

2- إجماع أهل النَّقد والأدب والبلاغة على هذا المعنى، واتِّصال هذا الإجماع عليه قرونًا عدَّة، منذ نشأته حتّى اليوم، وعدم انتقال هذه الدَّلالة إلى غيره بالقوَّة الاصطلاحيَّة نفسِها.

3- أنَّ معنى الكلمة الأخير من البيت غلب عليه مصطلح (القافية)، وغدا أشيع منه دلالةً، وأسيرَ في بطون الكتب. وهو الذي اتَّصلت دلالته على معنى الكلمة الأخيرة من البيت حتّى يومِنا هذا، وبه تُسمّى الفهارس في أعقاب الكتب والدَّواوين وغيرهما.

4- أنَّ آخر القصيدة أحد أركانها عند النُّقَّاد والأدباء، وهو جزءٌ من بنائها الفنِّيّ. ولذلك فإنَّه من قضايا النَّقد ونظريَّة الأدب، ولا يدرسه علمٌ آخر. وما قد نراه من

1 - جميع معاني (المقطع) التي تقدّم ذكرها في هذا البحث تأتي تاليةً على الاستخدام الأدبيِّ له بهذا المعنى؛ فالمقطع بمعنى الجزء الأخير من الكلام جاء في أقدم شاهدٍ له عند العتّابي (-220هـ)، والذي بمعنى القافية ذكره ابن قتيبة (-276هـ)، والذي بمعنى الكلمة الأخيرة من الجملة ذكره قدامة (-337هـ)، والحرف الأخير من الكلمة وجدناه عند الثعالبيّ (-429هـ)، وكلُّ هذه المعاني أحدث استعمالًا من معنى البيت الأخير من القصيدة.

ذِكْرِ أهل البلاغة والبديع له إنَّما هو تناولٌ لما يكون فيه من تحسين وتزيين ونحو ذلك، لا لِما يكون عليه هو نفسُه من حيث هو جزءٌ من القصيدة، وركنٌ في بنائها.

5- أنَّ في هذا المعنى من الجوانب الدَّلاليَّة في مصطلحه، على وجه الاستغراق والتَّمام، ما لا يكون في غيره من المعاني الأخرى؛ كدلالة القَطْع نفسِها وما فيها من معنى الفصل والإنهاء، ودلالة الآخِريَّة الكلِّيَّة. وهذا من روابط المصطلح بجذوره، ومن مقوِّياته وركائز شيوعه واستمراره. أمّا غيره ممّا تكون فيه دلالة القَطْع منقوصة، أو يكون دالًّا على الجزء من دون الآخِريَّة، أو دالًّا على الآخِريَّةِ الجزئيَّة لا الكلِّيَّة، فإنَّ روابطه بجذوره تكون أقلَّ، وتمكُّنَه الاصطلاحيَّ يكون أضعف.

إن اجتماع هذه الوجوه في هذا المعنى للمقطع يجعله أقوى المعاني لهذا المصطلح، وبها يكون المصطلح نفسُه أمكن دلالةً على هذا المعنى، فيقوى اختصاصه به ويضعف عن اختصاصه بغيره، حتى لا يكاد يبقى له معه فيه مُنازِع.

وتبقى في البحث مسألة مهمّةٌ لا بدّ من الإشارة إليها، هي مسألة وضع تعريفٍ للمقطع على هذا المعنى، يكون واضحًا دقيقًا، فإنّ هذا أمرٌ تركه القدماء من نقّاد وأدباء وبلاغيّين واصطلاحيّين، وقد عرضت له بعض الدراسات الحديثة[1]، وقدّمت تعريفات له لم تبلغ في نظرنا حدًّا مُرضيًا جامعًا وافيًا، فحاولنا الجمع والتوفيق بينها، وزدنا عليها وحذفنا منها، في بحثٍ آخر لا يتّسع المقام هنا لبسطه، وانتهينا إلى استنباط تعريفٍ للمقطع الشِّعريّ عند الأدباء والنُّقّاد القدماء، لعلّه يكون: «الفكرة

1 - يُنظر في هذا على سبيل المثال رسائل جامعيّة حديثة، منها:

أ) رسالة ماجستير بعنوان: (المقطع في الشِّعر القديم "دراسة تطبيقيَّة في شعر الهذليِّين"). لأفراح اللَّحياني، مقدَّمةٌ في كلِّيَّة اللغة العربية وآدابِها، بجامعة أمِّ القرى، مكّة المكرّمة، عام 2012/2011م.

ب) رسالة دكتوراه بعنوان: (خاتمة القصيدة العربية في القرن الرابع الهجري في العراق والشام)، لعبد الرحمن بن صالح الخميس، مقدَّمةٌ في كلِّيَّة اللغة العربية - قسم الأدب، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة في الرِّياض، عام 1433هـ/ 2012م. ثمَّ طُبعت كتابًا صدر عام 2014م.

ج) رسالة دكتوراه بعنوان: (خاتمة القصيدة الأموية)، لعبد العزيز بن عبدالله أبا الخيل، مقدَّمةٌ في كلِّيَّة اللغة العربية - قسم الأدب، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، بالرياض، عام 1435/1434هـ، أي تقريبًا عام 2014/2013م.

الأخيرة المناسِبة التي يختم الشاعر بها قصيدته، ويضمّنها في بيتٍ أو مجموعةِ أبياتٍ تشكّل وحدةً مستقلَّةً عمّا قبلها معنًى وأسلوبًا، مع الاقتصاد في عدد أبياتِها».

الخاتمة والنتائج

عالج البحث قضيّةً نقديّةً اصطلاحيّةً محدّدة، تمثّلت في تحديد مفهومٍ لمصطلح (المقطع) الذي استعمله النّقّاد والقدماء كثيرًا ولم يذكره الاصطلاحيّون القدماء بتّةً، وقد تبيّن لنا في هذا البحث أنَّ سبب هذه الإشكاليّة تعدُّدُ مدلولات هذا المصطلح، إذ إنّه يدلُّ على الحرف الأخير من الكلمة، والكلمة الأخيرة من جملةٍ أو تركيبٍ دون البيت، وما ينتهي به جزءٌ من الكلام المنثور أكبرُ من الجملة، والكلمة الأخيرة في البيت، أي (القافية)، والبيت الأخير من القصيدة.

وبغية حلِّ هذه القضيّة ذهب البحث إلى استعراض المعاني المذكورة لمصطلح (المقطع) في النَّقد الأدبيّ العربيّ القديم، ودراستها، فعرضها أوّلًا، ثمّ ذكر خلاف القدماء حولها، وقارَن بينها، ووصل إلى اختيار معنًى من بينها رآه الأقوى دلالةً على هذا المصطلح، من عدّة وجوه، ثمّ ذكر في آخره تعريفًا له استنبطه من أقوال النُّقّاد القدماء وإشاراتهم، ومن بعض الدراسات الحديثة التي تناولت المقطع أو أحد مرادفاته في فصولها ومباحثها، وهو: «الفكرة الأخيرة المناسِبة التي يختم الشاعر بها قصيدته، ويضمّنها في بيتٍ أو مجموعةِ أبياتٍ تشكّل وحدةً مستقلَّةً عمّا قبلها معنًى وأسلوبًا، مع الاقتصاد في عدد أبياتِها».

المصادر والمراجع

1. الأغـاني، أبـو الفـرج الأصـفهاني، دار الكتـب المصـرية، القـاهرة، 1371هـ/ 1952م.
2. البديع في نقد الشِّعر، أسامة بن منقذ. تح: أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بالجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة – الإقليم الجنوبي، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1380هـ/ 1960م.
3. البيان والتبيين، أبو عثمان، عمرو بن بحرٍ الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ-1998م.
4. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير، تح: د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1375هـ/ 1956م.
5. ديوان امرئ القيس، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 1990.
6. ديوان تأبَّطَ شرًّا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ/ 1999م.
7. ديوان ذي الرُّمَّة، شرح الإمام أبي نصر، أحمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب. تـح: عبـد القـدوس أبـو صـالح. مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، ط 3، 1414هـ/ 1993م.
8. سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي. مكتبة ومطبعة محمّد علي صبيح وأولاده، القاهرة، 1389هـ/ 1969م.
9. شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ/1986م.
10. العمدة في صناعة الشِّعر ونقده، ابن رشيق القيرواني. تح: النَّبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1420هـ/ 2000م.

11. عيار الشِّعر، ابن طباطبا، محمد بن أحمد العلوي، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2005م.
12. عيون الأخبار، ابن قتيبة الدّينوري، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.
13. كتاب الدّيباج، أبو عبيدة، تح: عبد الله الجربوع وعبد الرحمن العثيمين، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1991م.
14. كتاب الصّناعتين: الكتابة والشّعر، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تح: علي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 2، د.ت.
15. كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، ضياء الدّين ابن الأثير، تح: نوري القيسي وحاتم الضامن وهلال ناجي، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، 1982م.
16. لسان العرب، ابن منظور، عناية: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسّسة التاريخ الإسلامي، بيروت، ط3، 1419هـ/ 1999م.
17. المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تقديم وتعليق: د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د. ط.
18. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجنّي، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط 3، 1986م.
19. يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور الثّعالبي، تح: د. مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/ 1983م.